في تجديدها ، أم مناورة او لعبة انتخابية لمواجهة مشكلات طارئة ؟. ان وقائع وحقائق تشرين **الحادة الفعل** هي التي فرضت نفسها بقوة على القيادة الاسرائيلية لاقرار هذه الوثيقة ، والغاء وثيقة القضم والضم مكرهة ومرغمة . [ وبالطبع جاء اقرارها نتيجة اختلال في التوازن داخل حزب العمل ضد وثيقة غاليلي وهو انعكاس للاختلالات في اسرائيل ] . وايضا عن الوثيقة : « ستبقى الصورة متحركة » ماذا يعني ذلك ؟ اذا كان المقصود بالصورة وقائع الحرب وتطوراتها داخل اسرائيل فان القيادة الاسرائيلية بالتأكيد تحاول ما استطاعت ايقاف تفاعلاتها اولا واستيعاب وامتصاص بعضا من الوقائع والحقائق ثانيا . ولكن القيادة الاسرائيلية هل ستبقى بتركيبتها نفسها ، واذا بقيت هل تستطيع ان تحافظ على السياسة اياها امام التطورات التي يمكن ان تستجد ، وهل تتمكن ان تتحكم في سياستها كما كانت بعد حزيران وقبل تشرين لكي تترجم الوثيقة كما تريد*. ثم ان تحافظ على ترجمة « لا تستطيع تجاوزها » اي تستطيع المحافظة على الصيغة التي تريدها « ضمن حدود معينة » . الوجه الثاني للتفاعلات داخل اسرائيل ، وهو مضاعفات وحقائق الحرب في المجتمع العربي وجبهات المواجهة وفعل السياسات العالمية بالضغط على اسرائيل ، هل يمكن للقيادة ان تتحكم فيها ، أي في تأثيراتها ، « ضمن حدود » كما كانت تضع سياساتها وبرامجها موضع التطبيق قبل تشرين ، دون الاكتراث لاي قرارات وسياسات عالمية ، ودون الاهتمام لكل ما يحدث في الجبهات العربية [ لانه لم يكن هناك ما يشكل خطرا عليها ] . اننا معنيون **بكسر غموض هذه الصيغة (وتلفعها)** التي تكررت مرارا صيغة «ضمن حدود» لكي يمكن التعرف وبالضبط على ما هو داخلها أي « ضمن الحدود » تلك . ان حركة التحرر الفلسطينية معنية بتحليل جوهر المراجعة الاسرائيلية في وثيقة الاربعة عشر بندا لحزب العمل ، وجملة المراجعات بالنسبة لجميع الكتل والاحزاب ، وترجماتها الى برامج وسياسات محددة تجاه المعضلات الراهنة التي هي اطار الصراع المباشر ، والتاريخية موضوع الصراع العربي الاسرائيلي الطويل .

الوثيقة تطرح لاول مرة منذ حزيران ٦٧ : مسألة « حدود ترتكز على حل اقليمي وسط» وتتحدث عن « دولة اردنية فلسطينية يمكن للهوية الذاتية للفلسطينيين والاردنيين ان تعبر عن نفسها ». وتعلن «رفضها لقيام دولة فلسطينية منفردة غربي نهر الاردن». ان الوثيقة في الوقت الذي تحاول فيه الاستجابة لحقائق الحرب وما بعدها ، تتعمد الغموض لاسباب داخلية وانتخابية واضحة . الا ان **ما يهمنا في التحليل وبشكل اساسي هو** : ١ ــ كونها لا تستطيع انكار الواقع الموضوعي بعد تشرين وتتحدث عن « قبول حل اقليمي وسط » بدلا من وثيقة الضم وفرض الامر الواقع قبل الحرب . ٢ ــ حديثها عن الهوية الذاتية للفلسطينيين ، هو اجابة **ملتوية ومكابرة** على حضور واقع فلسطيني موضوعي فرض من خلال القتال وصمود المقاومة وترسخ بوقائع تشرين . ٣ ــ رفضها لدولة فلسطينية منفردة هو محاولة لتعبئة الاسرائيليين ، وكسب التأييد الاميركي لمواجهة احتمالات ان تفرض حركة التحرر الفلسطينية واقع حضورها العسكري والسياسي بتصفية ادعاءات النظام الاردني في الضفة الغربية وممارسة حق تقرير المصير . الا ان أبرز ما يميز الوثيقة هو صيغتها العامة ، والتي تراهن قيادة حزب العمل على المناورة في تفسيرها وتنفيذها ، لكن وقائع ما بعد الحرب لا تعطيها الحرية المنفردة لذلك . بل يمكن لاتجاه الصراع ان ينقض الوثيقة ويحرقها ، كما حرق مقاتلو ٦ تشرين ومدافعهم

---

* اذا كان يمكن الجزم بأن القيادة الاسرائيلية « تستطيع » ان تترجم كما تريد ، فلماذا لم تبق على « وثيقة غاليلي » وتترجمها كما تريد . اما كونها «تتنازل ضمن حدود » فان التنازل ليس رغبة اسرائيلية وبالتالي فان التحكم فيه ليس ارادة اسرائيلية منفردة ، وبشكل خاص بعد حرب تشرين .